وزارة المالية

قراررقم ٥١١ لسنة ٢٠٢٢

بتعدیل بعض أحكام قرار وزیر المالیة رقم ۷۸ م لسنة ۲۰۲۰ بشأن تشكیل لجان الطعن وبیان مقارها وتحدید اختصاصها المكانی و مكافآت أعضائها

وزيرالمالية

بعد الاطلاع على قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٧٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تشكيل لجان الطعن وبيان مقارها ، وتحديد اختصاصها المكانى ، ومكافآت أعضائها وتعديلاته ؛

وبناءً على ما عرضه مستشار وزير المالية لشئون لجان الطعن ، ولجان إنهاء المنازعات الضريبية ؛

قــرر: (المادة الأولى)

يتولى السيد المستشار/ محمد مختار محمود مرسى - نائب رئيس مجلس الدولة رئاسة اللجنة الأولى بالقطاع الأول (قطاع القاهرة الكبرى والإسكندرية وشمال الصعيد) بلجان الطعن الضريبي .

ويتولى السيد المستشار/ محسن أحمد محمد منصور – نائب رئيس مجلس الدولة رئاسة اللجنة الثالثة عشرة بالقطاع الأول (قطاع القاهرة الكبرى والإسكندرية وشمال الصعيد) بلجان الطعن الضريبي .

كما يتولى السيد/ عبد الله محمد محمد محمود أحمد - الرئيس من الفئة (أ) بنيابة النقض رئاسة اللجنة الخامسة بالقطاع الثاني (قطاع وسط الدلتا والبحيرة ومطروح) بلجان الطعن الضريبي .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . صدر في ٢٠٢٢/١٠/٨

وزير المالية

د. محمد معيط